العرب
السبت 2020/04/25
السنة 42 العدد 11688

روسيا تكسر شوكة أردوغان بتجميد ملف إدلب

استمرار التحشيد العسكري التركي يضع مسار أستانة على المحك

أكد مراقبون أنه لا يمكن وصف توافق روسيا وتركيا على الكثير من الملفات المحورية رغم الخلافات بشأن تنفيذ بنود اتفاق وقف إطلاق النار في محافظة إدلب السورية، بأنه تعبير عن حلف استراتيجي بينهما، فرغم التقاء البلدين على طاولات تسويات سياسية وعسكرية وشراكات اقتصادية منذ زمن، إلا أنهما يشكلان تحالفا للضرورة تقتضيه المصالح.

إدلب (سوريا) – حذر محللون سياسيون من دخول العلاقات الروسية التركية مرحلة مقعدة خلال الفترة المقبلة بخصوص التسوية المبرمة بين الطرفين حول الأزمة السورية ولاسيما في ما يتعلق بالهدنة في محافظة إدلب.

واعتبر هؤلاء أن اتخاذ موسكو خطوة من جانب واحد بشأن ملف إدلب يهدف على الأرجح إلى الضغط أكثر على الرئيس رجب طيب أردوغان من أجل احترام اتفاق الهدنة وعدم الزج بالمزيد من القوات التركية في الأراضي السورية.

وقالت مصادر دبلوماسية إن روسيا قررت مؤخرا تجميد اتفاق الهدنة في المحافظة السورية باعتبارها أهم مشكلة للعلاقات الروسية التركية، فيما لا تسعى أنقرة بالمقابل إلى حلّ هذه المشكلة بالكامل، والتي وصلت إلى مرحلة حرجة، من خلال تعزيز مواقعها على جبهة إدلب، في الوقت الذي كثفت فيه القوات الروسية من خطوات نقل الأسلحة إلى سوريا.

وتسعى أنقرة جاهدة لإيقاف زحف قوات نظام بشار الأسد على إدلب للحفاظ على خزانها من الجهاديين الذين تراهن عليهم في عملياتها التوسعية في المنطقة.

وتتزامن الخطوة الروسية مع تأكيد المرصد السوري لحقوق الإنسان دخول رتل عسكري جديد الجمعة تابع للقوات التركية نحو منطقة خفض التوتر المتفق عليها بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره أردوغان.

وذكر المرصد على منصته الإلكترونية أن العشرات من الآليات العسكرية دخلت عبر معبر كفرلوسين الحدودي مع لواء إسكندرون واتجهت نحو المواقع والنقاط التركية في المنطقة.

وأوضح أنه مع استمرار تدفق الأرتال التركية إلى نقاط التماس مع قوات النظام السوري في إدلب، فإن عدد الآليات التي دخلت الأراضي السورية منذ بدء وقف إطلاق النار الجديد بلغ 2810 آلية، بالإضافة إلى الآلاف من الجنود.

وفي ضوء ذلك، ارتفع عدد الآليات العسكرية، التي وصلت منطقة خفض التصعيد خلال الفترة الممتدة من الثاني من فبراير الماضي وحتى الآن، إلى أكثر من 6215 آلية تشمل شاحنات ودبابات وناقلات جند ومدرعات ورادارات عسكرية.

في تقاطع نيران المصالح

في المقابل، بلغ عدد الجنود الأتراك الذين انتشروا في إدلب وحلب خلال تلك الفترة أكثر من عشرة آلاف جندي، وهو الأمر الذي يبدو أنه أثار حفيظة موسكو التي تعتبر حليفا لرئيس النظام السوري بشار الأسد.

وقال الخبير البارز في شبكة تحليل العلاقات التركية – الروسية، إنغين أوزر، في مقال له نشرته أوراسيا إكسبرت الروسية إن "هذه المشكلة سوف تتفاقم في الصيف من جديد، لذا يجب حلها اليوم من خلال القنوات الدبلوماسية، فلا يمكن ترك هذا الجرح المتقيح لوقت لاحق".

إنغين أوزر

المشكلة ستتفاقم في الصيف إذا لم يتم حلها دبلوماسيا الآن

ولا يتوقع الباحث التركي تغييرات كبيرة في العلاقات بين البلدين بعد الوباء، إذ سوف تستمر جميع مشاريع الطاقة، فبناء محطة أكويو يقترب من نهايته، ويتم الانتهاء من إنجاز السيل التركي، وسوف تطرح مسألة مناقشة أوراسيا جديدة من دون نفوذ صيني.

وكان بوتين وأردوغان قد أعلنا في الخامس من مارس الماضي أنهما توصلا إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في إدلب اعتبارا من 6 من الشهر نفسه، لكن ما لبث أن شكك المراقبون في نجاحه خاصة مع ظهور حسابات المصالح للطرفين هناك.

وجاء الاتفاق على خلفية المستجدات في إدلب إثر التصعيد الذي شهدته المنطقة، حيث بلغ ذروته بمقتل 34 جنديا تركيا أواخر فبراير الماضي، جراء قصف جوي لقوات النظام السوري على منطقة "خفض التصعيد". وإثر ذلك أطلق الجيش التركي عملية "درع الربيع" ضد قوات النظام السوري في إدلب.

وفي ظلّ الأحاديث عن تخلّي موسكو أخيرا عن الأسد لمصلحة العلاقات الروسية التركية، نفت مصادر مطلعة أنه لا يوجد أي خبر دقيق حول هذه المسألة.

وتحدّث الكاتب والمحلل السياسي رامي الشاعر عن الحملة الإعلامية الموجهة ضدّ الأسد في روسيا. وقال في مقال له نشرته صحيفة زافترا الروسية، إن كل ما يدور حول ذلك مجرد تخمينات وغير مستند على أسس رسمية.

وأوضح الشاعر أن كل المصادر التي تداولتها المواقع والصحف، ووصفتها بـ"الرسمية" و"المقربة من الكرملين" وغيرهما من الأوصاف تنافي الحقيقة على أقل تقدير، وربما تحمل قدرا من سوء النوايا.

وأشار إلى أن كل ما نشر من آراء واستطلاعات جاء من مصادر غير رسمية، وعبّر عن رأي كاتبيه أو مثّل اجتهادات من محللين سياسيين يعبرّون عن رؤيتهم الشخصية، ليبدو الأمر وكأن السياسة الروسية من السذاجة والخفة بحيث تؤثر في دفتها خلافات فرعية بين الشركات الروسية والحكومة السورية حول قضايا أو مشاريع مختلفة.

واستغرب أنّ ذلك يأتي بعد كل ما حققته روسيا وسوريا معا على الأرض وفي أروقة الاجتماعات، وطاولات المفاوضات، بدءا من الأمم المتحدة ومرورا بجنيف وانتهاء بأستانة وسوتشي، لإنقاذ سوريا وسيادتها ووحدة أراضيها. ويأتي بعد أن نجحت مجموعة أستانة، التي تضم روسيا وتركيا وإيران في التوصل إلى الوضع الراهن على الأرض.

ولم يستبعد مراقبون أن تكون انتقادات أردوغان لموسكو خلال الفترة الماضية وحديثه عن موت عمليتي أستانة وسوتشي مجرد توزيع أدوار يتشارك في لعبها مع بوتين.

وأشاروا إلى أن لهجة "الحزم" التركية باتت تستهدف بشكل مباشر موسكو بعد أن كانت الانتقادات توجه إلى دمشق والميليشيات التابعة لإيران، وتهدف إلى تهدئة الفصائل السورية القريبة من أنقرة والتي يعمل بعضها على إرسال الآلاف من مقاتليها نحو ليبيا لدعم الجهد التركي العسكري في دعم حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج في طرابلس.

وكانت وزارة الخارجية الروسية قد جددت تأكيدها في وقت سابق هذا الأسبوع أن مسار أستانة يلعب دورا رياديا في الملف السوري، وهو ما اعتبره مراقبون ردا على التحشيد العسكري التركي المستمر والذي يضع الاتفاق على المحك.

وجاء ذلك الموقف في بيان عقب الاجتماع السابع لوزراء خارجية الدول الضامنة لمسار أستانة، بمشاركة وزراء الخارجية الروسي سيرجي لافروف والتركي مولود تشاووش أوغلو والإيراني محمد جواد ظريف، عبر تقنية مؤتمرات الفيديو.

ويتضمن مسار أستانة تفعيل كافة مكونات التسوية السورية، بما في ذلك استقرار الأوضاع على الأرض، وتسهيل عودة اللاجئين والنازحين إلى ديارهم، وحل المشاكل الإنسانية للمدنيين، فضلا عن الحوار السوري – السوري في إطار اللجنة الدستورية بجنيف.

السودان في جولة حاسمة من مفاوضات مسار دارفور

تنتظر مفاوضات السلام السودانية يوما فاصلا في مصيرها، غدا الأحد، لإنهاء القضايا العالقة في مسار دارفور المرتبطة بملفي السلطة والثروة اللذين شهدا مشاورات عديدة مؤخرا، ومقرر أن تنتهي الاجتماعات بالتوافق على تمثيل الحركات المسلحة في سلطات الحكم الانتقالي أو الدخول في لقاءات جديدة بحثا عن توافق مفقود.

الخرطوم – تستعد الأطراف المتفاوضة في عملية السلام السودانية لوضع حد للجدل الدائر في عدة نقاط حول مسار دارفور، والذي يعتبر أحد المسارات الخمسة في هذا الملف المعقد.

واستأنفت لجنة وساطة جنوب السودان المفاوضات في مسار دارفور، الخميس، وأحرزت المباحثات التي جرت عبر تقنية الفيديو كونفرانس بين الحكومة الانتقالية والجبهة الثورية التي تضم في عضويتها فصائل مسلحة وسياسية، تقدماً طفيفاً في ملف السلطة.

وقد اتفق الطرفان على مشاركة الجبهة، على مستوى مجلس السيادة الانتقالي، من خلال أربعة مقاعد للمجلس تخصص لكتلة السلام.

وقال الناطق الرسمي باسم وفد الحكومة إلى مفاوضات السلام، محمد حسن التعايشي، إن "وفد الحركات المسلحة طلب مهلة إلى غد الأحد للرد على تصور الحكومة بشأن مشاركة مسار دارفور في مجلس الوزراء والمجلس التشريعي، وأن الجانبين إذا توصلا إلى تفاهم حول هذه النقطة سيتم الاتفاق على كيفية المشاركة في أجهزة السلطة الانتقالية".

ويقلل مراقبون من إمكانية الوصول إلى تفاهمات نهائية بين الطرفين بشأن ملفي السلطة والثروة، خلال جلسة الأحد، لأن الحكومة تسعى لتقسيم المناصب في السلطة الإدارية على مستوى الجبهة الثورية، وليس كل مسار على حدة، بينما يصّر مسار دارفور على أن يكون له حصته من السلطة بمفرده، بعيداً عن باقي المسارات. ويعد مسار دارفور أحد أصعب ملفات التفاوض في جوبا، لتداخل أطراف إقليمية عدة تسعى للحفاظ على مصالحها في الإقليم المضطرب منذ سنوات، تحديداً قطر التي رعت اتفاقاً هشاً للسلام عام 2011 تحت مسمى "وثيقة الدوحة للسلام"، فيما يعاني المسار من عدم اعتراف أطراف قبلية وحركات مسلحة بمفاوضات جوبا.

وقال الناطق الرسمي، باسم حركة العدل والمساواة، معتصم أحمد صالح، إن "المفاوضات مازالت تسير على أشواك عديدة، وموافقة الحكومة على مطالب حركات دارفور بشأن السلطة الانتقالية تفتح الباب أمام حل الملفات العالقة، وتصلبها في هذا الملف يعيق الباقي".

وأضاف لـ"العرب"، أن "تمسك حركات دارفور بتمثيلها بشكل مستقل في السلطة يرجع لأن الصراع المسلح القائم منذ سنوات يقوم على وجود اختلالات في الإقليم، وينهي ضمان تمثيل أبناء دارفور في السلطة حالة انعدام الثقة بين المركز والهامش". وقدمت الحركات المسلحة التفاوضية (مسار دارفور)، مطلع هذا الشهر، ورقة مطالبها إلى الحكومة الانتقالية، شملت إعادة هيكلة مجلس السيادة الانتقالي، ومؤسسات الدولة والفترة الانتقالية، واختيار 4 من أعضائه بواسطة اتفاق سلام دارفور، على أن تؤول رئاسة الفترة الانتقالية الثانية في مجلس السيادة (بعد انتهاء رئاسة الجيش) لشخص من دارفور.

وشملت المناقشات إعادة تشكيل مجلس الوزراء الحالي وتخصيص 30 في المئة من الوزارات الاتحادية، بينها وزارتان سياديتان، ونسبة 30 في المئة من وزراء الدولة، وتخصيص نسبة 30 في المئة من مقاعد المجلس التشريعي القومي ورؤساء اللجان المتخصصة للإقليم.

وسلطت وساطة جنوب السودان الضوء على القضايا العالقة في ملفي السلطة والثروة، وعلى رأسها مطالبة الحركات المسلحة باستثنائها من شرط عدم ترشح الشخصيات الممثلة في السلطة الحالية في الانتخابات التي تعقب المرحلة الانتقالية ومطالبة الحركات بأن تكون هذه المرحلة لمدة 4 سنوات، من بعد التوقيع على اتفاق سلام، وليس من تاريخ توقيع الوثيقة الدستورية الموقعة في أغسطس الماضي.

وقال عضو لجنة الوساطة، ضيو مطوك، إن "الحركات الممثلة في دارفور قدمت هذه المطالبات من فترة طويلة، ولم يجر التوصل إلى حلول بشأنها، مؤكدا على أن "المواقف كانت متباعدة بين الطرفين، إلا أن جلسة الخميس الماضي شهدت طرح أفكار قد تساعد على التقارب".

شوقي عبدالعظيم

لا تزال الحركات المسلحة تبحث عن مكاسب سياسية

ويبدو واضحاً أن هناك أزمة انعدام ثقة ما زالت قائمة بين الحركات المسلحة والحكومة الانتقالية، خاصة الجزء المتعلق بالمشاركة في السلطة، وعدم تخلي الحركات بشكل كامل عن تنفيذ أجندة أطراف إقليمية قريبة منها تجعل الحكومة الانتقالية متشددة في ملفات السلطة والترتيبات الأمنية.

وألقى المحلل السياسي، شوقي عبدالعظيم، الضوء على وجود مشكلات في منهجية التفاوض بوجه العام، لأن العديد من الملفات التي أحرزت تقدما في مسار دارفور وغيره تعرضت لانتكاسات تسببت في عدم التوقيع النهائي، وهو أمر قد يكون متوقعاً بالنسبة لملف السلطة الذي بحاجة إلى جهود مكثفة للتغلب على صعوباته.

وأوضح لـ"العرب"، أن الارتباك يسود الجبهة الثورية والحكومة الانتقالية أيضاً، لأن مفوضية السلام التي أعطتها المصفوفة الموقّعة أخيراً الحق في أن تكون المسؤول الأول عن المفاوضات لم تمارس دورها بعد، ولا تزال الحركات المسلحة تبحث عن مكاسب سياسية في وقت تعاني فيه المرحلة الانتقالية من مشكلات قد تبدد المكاسب التي حققتها عبر المفاوضات.

دياب يمهد لإقالة حاكم مصرف لبنان ويتجاهل دور حزب الله

بيروت - كشف رئيس الحكومة اللبنانية حسان دياب عمق الأزمة التي يعاني منها لبنان وحاول إلقاء جانب من المسؤولية على حاكم مصرف لبنان رياض سلامة.

وتجاهل دياب كليا الدور الذي لعبه حزب الله على صعيد عزل لبنان عن محيطه العربي أو على صعيد التسبب بعقوبات أميركية على المصارف اللبنانية.

وبدا كلام رئيس الحكومة بمثابة تمهيد لإقالة رياض سلامة والمحيط ببديل يرضي حزب الله وحليفه المسيحي التيار الوطني الحر.

وفي كلمة له بعد جلسة مجلس الوزراء الجمعة، أشار دياب إلى أن البعض يحاسب الحكومة وكأنها في الحكم منذ أشهر بينما لم يمض على تسلمها السلطة سوى أيام حيث قال "هناك من يحاسبنا وكأننا في السلطة منذ 73 شهرا وليس 73 يومًا ومع ذلك نقبل المحاسبة الموضوعية". ولفت إلى "أننا تسلمنا الحكومة مع ما يكفي من الأزمات الاقتصادية والمالية والاجتماعية وبظل دعم الثقة الداخلية والخارجية وانضم وباء كورونا إلى التحديات في ظل إمكانيات شبه معدومة وغياب بنية صحية في الدولة".

وأوضح أن "البعض خرج ليقول إن وباء كورونا أنقذ الحكومة التي لم يكن قد مضى على نيلها الثقة عشرة أيام، بينما مواجهة الوباء استنفدت منا الكثير من الوقت والجهد".

وأكد أن الوباء أربك الحكومة وتبدلت أجندة العمل لأن حياة الناس أولوية، لكن هذا "لم يمنعنا من مواجهة وباء الواقع المالي وتعاملنا مع الثقب المالي الأسود في لبنان ولا نزال نعمل على مواجهته".

وقال دياب "تعاملنا مع الثقب المالي الأسود في لبنان ولا نزال نتعامل معه وبالتزامن هناك من يصر على تعميق الأزمة وسعر الصرف يرتفع بشكل مريب"، معتبرا أن "غموضا مريبا يلف إدارة حاكم مصرف لبنان إزاء ارتفاع سعر صرف الليرة اللبنانية".

ولفت رئيس الحكومة إلى أن "المصرف المركزي عاجز أو معطل بقرار أو محرض على هذا التدهور المريب"، مؤكدا أنه "لم يعد ممكنا الاستمرار في سياسة المعالجة بالكواليس ويجب تغير نمط التعامل مع الناس ولا يجوز أن تكون هناك معلومات مكتومة عليهم وليخرج حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ويعلن للبنانيين الحقائق بصراحة وما هو سقف ارتفاع الدولار وما هو أفق المعالجة".

وشدد على أن "اللبنانيين يعانون الكثير، وهل ما زال بإمكان سلامة الاستمرار في تطمينهم على سعر الليرة ثم فجأة تبخرت هذه التطمينات".

وهناك فجوة في الأداء والوضوح والصراحة وفجوة في الحسابات والسياسات النقدية والمعطيات تكشف أن الخسائر في المصرف تتسارع وتيرتها وارتفعت إلى 7 مليارات دولار منذ بداية العام الحالي حتى أبريل الجاري.

وقالت مصادر سياسية لبنانية إن تسريب خبر إقالة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة عشية الجلسة الحكومية في بعبدا، لا يمكن فصله عن الجو الذي ساد في الجلسة التشريعية، تجاه سلامة من باب تحميله مسؤولية ارتفاع سعر صرف الدولار انطلاقًا من التعاميم التي أصدرها.

وبدا ذلك جليا في مداخلة رئيس أكبر كتلة مسيحية النائب جبران باسيل الذي ركّز تصويبه في الجلسة باتجاه سلامة، محمّلًا إياه مسؤولية جنون الدولار.

ولم يقتصر الهجوم على سلامة من قبل باسيل، بل اتهمه دياب في وقت سابق بالأحادية في إصدار التعاميم، وعدم التنسيق مع السلطة التنفيذية في ما يُصدر.

ولوّح في الكثير من المرات بمعاقبته من خلال قرارات متشددة ستتخذها الحكومة في جلسة الجمعة. وكذلك فعل النائب جميل السيد في مؤتمره الذي بدأه واختتمه بسلامة وتعاميمه.

في مهمة شبه مستحيلة